

المطريطالب بإعلان مقبولي الجامعة بشكل عاجل ثم «التطبيقي»

كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون» ولا يجوز أي زيادة رسوم على الخدمات المقررة منذ عام 1994 إلا بقانون.

خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله سلمان، ونص السؤال على ما يلي: نص الدستور في المادة (134) على أن «إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها

عليهم فرصة القبول في الدراسة في الجامعة أو التطبيقي، من جهة أخرى وجه د. حمد المطر سؤالاً مشتركاً إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

طالب النائب الدكتور حمد المطر ووزير التعليم العالي والتربية بالتنسيق فيما بين الجامعة والتطبيقي، بحيث يتم إعلان مقبولي الجامعة بشكل عاجل أولاً من خريجي الثانوية العامة، ثم يتم الإعلان عن المقبولين في «التطبيقي» حتى لا تضيق

وجه حزمة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة بخصوص التركيبة السكانية

جوهر يقترح استحداث هيكل تنظيمي وفق مشروع الإدارات المدرسية المطورة.. وزيادة المقاعد للمبتعثين في التخصصات الطبية

رياض عواد

أعلن النائب د. حسن جوهر، أنه تقدم باقتراحين برغبة، بإصدار قرار باستحداث هيكل تنظيمي وفق ما ورد في مشروع الإدارات المدرسية المطورة، وزيادة المقاعد للمبتعثين وللالتحاق بالتخصصات الطبية في الجامعات العالمية المعتمدة. ونص الاقتراح الأول على ما يلي: استهدفت رؤية الكويت (كويت جديدة 2035)، في محورها «رأس مال بشري إبداعي» إصلاح نظام التعليم لإعادة الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاء يتعمقون بقدرات وتأفسيات وإنتاجية لخدمة العمل الوطنية، كما صرحته الرؤية بأن مشروع إصلاح التعليم يضم عدة مشاريع فرعية تدعم المنظومة التعليمية من خلال جوانب متعددة، منها تطوير العمل الإداري وزيادة كفاءة الإدارة المدرسية والتربوية، وتحسين البيئة المدرسية من خلال توفير أحدث التقنيات والتجهيزات والتي توائم المناهج الدراسية المطورة، والسعي إلى تعدد مسارات التعليم في المرحلة الثانوية في ضوء حاجات ومتطلبات سوق العمل. ويتضمن (19) مشروع من بنيتها منظومة متكاملة لإصلاح التعليم متوقع انتهائها في عام 2025 حيث أنجز منها (71%) إلى الآن، نجد بان تطوير العمل الإداري لم يواكب خلال فترة التنفيذ، مما يعني تعطل الرؤية وعدم تحقيق هدفها بهذا الخصوص. وحيث أن مثل هذا النهج التنموي لا يتحقق بتكرار نفس الظروف التقليدية السابقة، علينا الوقوف وقفة جادة والبدء بمرحلة انتقالية ما بين التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث المواكب للتطور العالمي، والمبني على أسس وقواعد إدارية علمية بمنظومة تعليمية شاملة وحديثة تسهم في تغيير الواقع التعليمي في دولة الكويت والوقوف أمام نتائج مشرقة وتنافسية تحقق الأهداف المرجوة في هذا الجانب.

رعاية الطلاب وشريك في التخطيط والتطوير واتخاذ القرار، هو الخطوة الأساسية والأولى للوقوف على واقع تعليمي جديد، يحقق هذه الرؤية ويصنع من خلالها الفارق. لذلك لا بد من نظام إداري محكم وواضح المعالم ومحدد الهيكل يضع لكل فرد في الإدارة المدرسية دوره القانوني ليكون أمام مهام مباشرة ومسؤوليات صريحة، وعليه فقد جاء مشروع الإدارات المدرسية المطورة ليخلق ضغط كبير على الإدارات قيمة حقيقية للإدارات المدرسية التي باتت مجردة من مفاهيم القيادة والإدارة فأصبحت مجرد فريق يطبق تعليمات المناطق التعليمية التي تتفرد بالقرارات بالرغم من بعدها عن الميدان التربوي وهو مهم ومشاكله، وخلق ضغط كبير على الإدارات المدرسية وجعلها بين المطرقة والسندان الأمر الذي انعكس سلباً على التعليم في الكويت.

حيث باتت الإدارات المدرسية لا تؤمن إلا بتقديم الطاعات والولاءات للمناطق التعليمية دون جدال أو نقاش، والسبب المباشر يعود لعدم وجود هيكل تنظيمي معتمد في المدارس، يحدد مدير المدرسة وفريقه مسماهم القانونية واختصاصاتهم الصريحة، ويعطيهم فرصة حقيقية لتطبيق لوائح ونظم وزارة التربية فيما يتعلق بوائح المراحل المختلفة أو لوائح الاختبارات وغيرها من اللوائح.

وقال جوهر إن الهيئة العامة للقوى العاملة تعترم حظر إصدار إذن عمل لمن بلغ 60 عاماً وما فوق من حملة شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها وما دون ذلك، بما يتيح للعاملات المشمولات بالقرار استكمال عملها في البلاد بصورة قانونية شريطة دفع رسوم سنوية تقدر بـ 2000 دينار أوتيني، متسائلاً عن الأسس والمعايير التي استندت إليها الهيئة في اتخاذ هذا القرار؟ وهل تمت دراسة ومراجعة تأثيرات هذا القرار على احتياجات سوق العمل وعلى مستوى أداء الأنشطة الاقتصادية في حال مغادرة هذه العمالة؟

كما طلب ببيان تفصيلي بعدد عمالة المشاريع والعقود الحكومية ونوعية هذه المشاريع حسب الأنشطة الاقتصادية والجهات الحكومية لهذه المشاريع للأعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019)، كل على حدة، وآلية الهيئة في حال انتهاء هذه المشاريع لهذه العمالة، مع بيان عدد العمال الذين دخلوا على تصاريح المشاريع والعقود الحكومية المنتهية وما زالوا متواجدين في البلاد، مع بيان عدد من حولت إقاماتهم لجهات أخرى ومن بقي منهم دون إقامة صالحة.



د. حسن جوهر

خلال ما يعرف بالعقود الحكومية، وتابع بأنه في ظل أوضاع معيشية بائسة لعشرات الآلاف من العمالة الوافدة، مما يعرض سمعة دولة الكويت للقلق الشديد ولربما للمحاسبة الدولية، ومع غياب الإحصائيات الدقيقة والسرورية الوطنية في إصلاح هذا الخلل الكبير انعكست أزمة التركيبة السكانية وأثارها المقلقة على كل الأصعدة الاجتماعية والأمنية والخدماتية، مما جعلها إحدى القضايا الشعبية الأولى التي يعاني المجتمع من تبعاتها في مشكلة الاندماج والاختناقات المروية والضغط الهائل على خدمات مؤسسات الدولة وخصوصاً في مرفق التعليم والصحة وفرص العمل للمكاد الوطني.

مع بيان تفصيلي عن عدد العمالة التي حولت للأنشطة الأخرى والمهن التي حولت للأنشطة الأخرى، وتأثير ذلك على سوق العمل، وفائدة هذه من هذه المهن المتخصصة في الأنشطة المستنقاة في سوق العمل، مع بيان دراسة الهيئة ومدى فعالية هذا القرار على التركيبة السكانية.

تخفيض العمالة

واختتم جوهر أسئلته البرلمانية بالسؤال عن إجراءات الهيئة في تخفيض العمالة الوافدة لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية مع تزايد بصيرة ضوئية من الدراسات، التي أجرتها الهيئة في هذا الشأن، والجهة أو الجهات التي أعدها والتكلفة المالية لإعدادها، إن وجدت. وكان جوهر، قد أكد في مقدمة سؤاله أن الاختلال الجسيم في التركيبة السكانية وأسبابها وإشكالياتها وما يترتب عليها من آثار وتناقص سلبية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يعد من أهم المشاكل التي تعاني منها البلاد منذ سنوات. وأضاف بان هذه المشكلة الممتدة والمتفاقمة، ان تبطل على مدى عدة عقود من الزمن بالعديد من المظاهر الخطيرة من أهمها الفساد المالي والتجارب بالبشر والتجارة بالإقامات وسوء استغلال الأموال العامة من

عمالة المشاريع

كذلك طلب جوهر تزويد ببيان تفصيلي بعدد عمالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونوعية هذه المشاريع حسب الأنشطة الاقتصادية للأعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019) كل على حدة، وآلية التقدير والاحتياج لهذه الأنشطة للعمالة مع بيان مدى التزام أصحاب العمل بتشغيل هذه العمالة، وفي حال عدم التزام أصحاب العمل بتشغيل هذه العمالة ما الإجراءات التي تتبناها الهيئة في هذا الشأن؟ وإذا كانت هناك أية إجراءات يرجى تزويدي بإحصائية تفصيلية لهذه الشركات أو المؤسسات التي لم تلتزم بتشغيل هذه العمالة، مع بيان عدد العمال الذين دخلوا على تصاريح المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتهية إقامتهم وما زالوا متواجدين في البلاد، مع بيان عدد من حولت إقاماتهم لجهات أخرى ومن بقي منهم دون إقامة صالحة.

وتساءل عن عدد العمالة في الأنشطة الخاصة بالصيد ورعي الأغنام والإسبل والمزارع للأعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019)، كل على حدة، والتي وردت لإدارة ضد المؤسسات والشركات التي منحت تصاريح العمل بحسب الأنشطة الاقتصادية وحسب سنوات العمر الاقتصادية وفقاً للبلد السابق من

أوردف بسؤال عن عدد العمالة الوافدة التي دخلت البلاد في الأعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019) كل على حدة، بتصاريح عمل، والأنشطة الاقتصادية التي منحت لها تصاريح العمل، مع بيان ما إذا كانت هذه العمالة تزال العمل حالياً المنصوص عليها في قانون العمل.

وطالب جوهر الوزير بإحصائية تفصيلية عن إدارة علاقات العمل المختصة بالشؤون العمالية بعدد الشكاوى العمالية للأعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019)، كل على حدة، والتي وردت لإدارة ضد المؤسسات والشركات التي منحت تصاريح العمل بحسب الأنشطة الاقتصادية وحسب سنوات العمر الاقتصادية وفقاً للبلد السابق من

التركيبة السكانية

من جهة أخرى وجه حزمة من الأسئلة البرلمانية إلى وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالله سلمان في شأن التركيبة السكانية والخطوات الحكومية المتبعة لتحقيق التوازن فيها.

وطالب جوهر ببيان تفصيلي عن عدد العمالة الوافدة حسب الأنشطة الاقتصادية منذ بداية السنة المالية 2016/2015 وحتى تاريخ ورود السؤال، لكل سنة على حدة، على أن تكون الإجابة مصنفة بحسب المهن والمستوى التعليمي.

كما طالب ببيان تفصيلي عن عدد العمالة الوافدة من حملة الشهادات الثانوية وما دون ذلك بحسب المهن والأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها مفصلة، بحسب سنوات العمر لها.

الحميدي للناصر: ما الإجراءات المتخذة

حيال ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى بصورة دورية وفي أكثر من منطقة؟



بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حول الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة للحد من ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى. وقال: «تضم قوة الإطفاء نخبة من ذوي الكفاءة والإمكانيات والتي يخضع رجالها للتطوير والتدريب ويستخدمون المعدات الحديثة مما جعلهم القوة المدنية الرئيسية التي يعتمد عليها في حماية الأرواح والممتلكات، فضلاً عن دورهم الهام والحيوي مع حماية المنشآت والمركز التجارية والاقتصادية والصناعية بما تمثله من قيمة اقتصادية يرتكز عليها الأمن واستقرار وحمية المجتمع في حياته وأمواله وممتلكاته الشخصية والعامة». وأشار إلى أنه قد «شهدت البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية سلسلة متتابعة من الحرائق ذات الأثر الخطر والنتائج الكارثية المدمرة للمنشآت والمعدات في المصانع والمخازن الكبرى وتمركزت في المناطق التجارية والصناعية بصورة جعلت منها حرائق متعددة في غالبيتها ممنهجة في أثارها التدميرية، بل امتدت لعدة مرات إلى مناطق تخزين الإطارات المستعملة ومخازن الشركات الكبرى إلى أكثر من منطقة كما امتدت إلى العديد من السيارات، وما يزيد الأمر تعقيداً سرعة انتشارها

والحلات المتجاورة وأماكن تجمع السيارات في المواقف، جميعها في حجمها وانتشارها على نطاق واسع في زمن قياسي لمساحات كبيرة وعدم بيان أسبابها وإجراءات وقف هذه الظاهرة، مما يتطلب الوقوف أمامها والإفادة عن أسباب زيادتها خلال الفترة السابقة بصورة كبيرة». وطلب إفادته بـ «أعداد الحرائق ذات الطبيعة الخاصة من حيث مساحة المنشآت ونتائج الحريق وآثاره التي وقعت خلال عامي 2020 - 2021»، و«سأل: هل ظاهرة تكرار الحوادث في المخازن التجارية والصناعية إضافة إلى منطقة تخزين الإطارات ومراكز تجمع السيارات طبيعية في مثل هذه الظروف؟ ولماذا لم يتم نشر أسباب كل واقعة والإجراءات التي اتخذت حيالها وما إذا كان بعضها مقنع؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة المختصة للحد من ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى بصورة دورية وفي أكثر من منطقة؟ وما الأسباب الفنية والواقعية لحرائق المخازن الكبرى وبعض المراكز الصناعية والمحلات التجارية ومنطقة تجمع الإطارات مع موائفاتي خلال بقارة ما حدث عامي 2020 - 2021 بتلك التي تمت خلال عامي 2018 - 2019 مع بيان طبيعة كل واقعة وأسبابها وما نجم عنها من خسائر، وإجراءات الإدارة حيال العمل على منع تكرارها والحد من أسبابها ومحاسبة المسؤولين عنها مدنياً وجنائياً.

أسامة الشاهين لوزير الداخلية: هل أجري تحقيق في فضيحة «بيغاسوس» واحتمالات كون الكويت استهدفت فيها؟

الاحتمالات الخاصة الكويتيين؟



أسامة الشاهين

بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأعداد والنسب التي عيشت لديكم، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما مبررات ذلك؟ وهل رفض تعيين أي منهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى ذكر الأسباب.

سؤالاً إلى وزير الصحة ونص السؤال الأول على ما يلي: انتشرت في الآونة الأخيرة أمراض (السيليك وحساسية الفمغ وحساسية الغلوتين) وذلك بشكل ملحوظ، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- كسكف بعدد المرضى ممن يعانون من تلك الأمراض وذلك لكل جنسية على حدة. 2- ما دور الوزارة في توعية المواطنين يمثل هذه الأمراض؟ 3- هل يوجد إحصاء سنوي للأعداد المتزايدة من المصابين بهذه الأمراض؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه الإحصائية موضع بها الأعمار والجنس. 4- هل توجد دراسة توضح أسباب حدوث هذه الأمراض وأسباب انتشارها وطرق الوقاية منها؟ وطلب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي: 1- ما الذي تم إيجازه في مشروع توسعة مستشفى العبدان حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما هي نسبة الإنجاز؟ والتأخير في الإنجاز؟ 2- ما المنشآت الملحة التي تنوي الوزارة إنشائها للمستشفى؟

الحويلة للوزراء: ما مدى التزام وزاراتكم بتعيين 4% من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين؟

ما مدى التزام وزاراتكم بتعيين 4% من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين؟



د. محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى 11 وزيراً من بينها سؤال مشترك إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون الكويتية د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المصطفى، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شابع الشاع، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. شمشان العتيبي. سؤال مشترك إلى وزراء العدل والأوقاف والنفط والصحة والخارجية والأشغال والمالية والإعلام والتربية والبلدية والكهرباء ونص السؤال على ما يلي: صدر القانون رقم (8) لسنة 2021 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل المحافظة على حقوقهم والزام الجهات الحكومية بتوفير كل ما يساهم في الحياة

المريحة لهم من تأمين المسكن إلى توفير الأجهزة التعويضية والتعليم والرعاية، كذلك العمل على تعيينهم وإعطائهم فرصة أكبر ووظائف ملائمة لهم، وتذليل جميع العقبات أمامهم وتوفير كل ما يساعدهم على تسهيل حياتهم. وحرصاً على متابعة مدى حصولهم على حقوقهم الدستورية والقانونية فقد ورد في القانون المذكور سالفاً في المادة (14) منه بأن تلتزم الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الفطلي بتعيين نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيًا لا تقل عن (4%) من العاملين الكوئيين لديها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما مدى التزام وزاراتكم والجهات التابعة لكم بتعيين نسبة لا تقل عن (4%) من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين المؤهلين مهنيًا؟ وهل حققتكم النسبة المطلوبة؟ إذا كانت الإجابة